

## دور التعليم في تعزيز الهوية الوطنية

دنيا الأمل إسماعيل\*

### تمهيد:

يعد التعليم أهم حق من حقوق الإنسان، فهو القاعدة الصلبة، التي تبني الدول عليها مشروعاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتحقق من خلاله مستقبلها، الذي تتطلع إليه. ومن خلال التعليم تتم تنمية مكونات الهوية الثقافية الوطنية وغرس القيم المعرفية والخلقية. لكن بالرغم من أهمية التعليم في تعزيز الهوية الوطنية، غير أن تأثيره لا يبدو بالمستوى المطلوب - وأسباب ذلك كثيرة ولا شك- بل أحياناً قد يقود إلى نتيجة عكسية لخلل أو لآخر في بناء وعناصر العملية التعليمية، أو لفصل العملية التعليمية عن العملية التربوية، ثم فصل المجالين معاً عن المحيطين: الأسري والاجتماعي العام. خاصة إذا أدركنا أهمية الدور - فعلاً، لا قولاً- الذي يؤديه التعليم في عمليتي التنشئة الاجتماعية والسياسية، كما أنه في الآن ذاته يخضع للتوجيه من جانب الجماعة التي تحرص على تربية وتعليم أبنائها لكي يصبحوا /ن متوافقين/ات مع فلسفتها ورؤاها، الأمر الذي يسهم في تشكيل الهوية للمتعلم / المواطن/ة في مراحل عمره/ها المختلفة.

ومن هنا ينبغي أن نطرح سؤالنا الكبير والمؤلم في آن: إلى أي مدى تسهم أهداف التعليم في تعزيز الهوية الوطنية ودعم الهوية الثقافية، وتعميق الإحساس بالانتماء والمواطنة، وينبغي هنا أيضاً ونحن نتساءل أن نضع في أذهاننا أن التشريعات التعليمية، تعد تطبيقاً وتحقيقاً وإنعاشاً للرؤية العامة للدولة/ الحكومة المتضمنة في دستورها؛ لذلك كان من الضروري أن تشتق الأهداف العامة للسياسات التعليمية من المقومات الأساسية للمجتمع، بحيث تسهم في تكوين شخصية مستقلة

---

\* كاتبة وباحثة فلسطينية

ومتوازنة ومتفتحة، تدرك تحولات الحضارات الإنسانية وتطوراتها، هذا من جانب أول وأساس. في الجانب الآخر، ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا وبرامجنا أن المدرسة هي المجال الحقيقي لترسيخ القيم الأخلاقية وقيم المواطنة وحقوق الإنسان، وممارسة الحياة الديمقراطية، وإذا كان المنهاج التعليمي والعملية التعليمية برمتها لا تراعي هذه الحقيقة من خلال التأكيد على قيم ومقومات الانتماء والهوية والاعتزاز باللغة الأم كعماد لهذه الهوية ومفتاح للوعي النقدي البناء، وهو ما يتطلب - من خلال قراءة مخرجات التعليم- تطوير المحتوى القيمي والاجتماعي للمنهاج المدرسي والجامعي، بحيث يصبح هذا المنهاج عاملاً معززاً للهوية لا مشككاً فيها أو متجاوزاً لها.

إن التعليم هو اللبنة الأولى في تشكيل وبناء شخصية الإنسان وصلها ووضعها على الطريق الصحيحة لتساهم في عملية التنمية، لذلك فلا قيمة ولا أهمية لتعليم دون هوية في ظل وجود ثقافات أخرى متنوعة ومهيمنة وفاعلة، باتت تلعب دوراً وتأثيراً سلبياً في حجب الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء الوطني والافتخار بقيمه، وعليه ثمة مسؤولية يجب تحمّلها نحو استنهاض بيئة تحفيزية تعيد أبنائنا وبناتنا إلى هويتهم الوطنية، التي يجب أن تحظى بالاهتمام الأكبر من قبل المؤسسة التعليمية وواضعي السياسات التعليمية أولاً وثانياً من قبل المجتمع بأسره أفراداً وجماعات ومؤسسات، وبحث سبل الحفاظ عليها ومواجهة الأخطار التي تتهددها وأسباب ذلك، دون تعصب مفرط أو إهمال قاتل.

إن تعاطم القلق من الأخطار التي تحدق بهويتنا الوطنية، لا يأتي من فراغ، خاصة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها مجتمعنا الفلسطيني، فالفلسفة الاجتماعية التي تعد الوسط الذي تتحرك العملية التعليمية في إطارها مشوشة وهشة، كما أن الفلسفة السياسية منقسمة على ذاتها وتتناحر على مكتسبات - وإن طالت - عابرة.

إن التأكيد على عنصر الهوية في ظل هذه التحولات، فيه حماية للمشروع الوطني برمته، وفيه حماية للسلم الاجتماعي وتعزيز لقيم الوحدة والانتماء في مواجهة التشتت والاغتراب الوطني - إن جازت التسمية- كما أنه لا قيمة لأية مقاومة تخرج التعليم من قائمة أهدافها، بل على العكس من ذلك

يجب أن يكون هدفاً أول، متفقاً حوله في السلم والحرب، في التنمية وفي الطريق إلى التنمية، لا أن يكون محل صراع وتجادب، ولا أداةً للهيمنة والإقصاء،

الهوية الوطنية والتعليم: أيهما يشكل الآخر؟:

إن المدرسة كبيئة تعليمية أولى - بالمعنى المنهجي- هي ذاتها مصنع الشخصية الوطنية، فيها تتشكل

الهوية الوطنية الأولى، فكل عنصر من عناصر العملية التعليمية له دوره في تشكيل شخصية وهوية الطفل/ المتعلم/ المواطن/ة وينبغي لهذه العناصر أن تتكامل؛ لا أن تتضارب أو تتناقض، كما ينبغي عليها أن تتسم بالمرونة والانفتاح؛ لا الانغلاق والتشدد، فالغاء الذات/ الهوية الوطنية يساويه تماماً تضخيمها بحيث لا ترى نواقصها، إنَّ الحكمة التعليمية - ممثلةً في السياسات وتطبيقها- ينبغي لها أن تعي جيداً مسارها وهو مسار قد لا يسير بشكلٍ أحادي أو مستقيم، وقد لا يكون مساراً واحداً ثابتاً جامداً، إنها الفلسفة مرة أخرى التي يجب أن تدير العملية التعليمية برؤية تستلهم الماضي والحاضر والمستقبل دون إعلاء لأحدهم عن الآخر، ودون تهوين أو تهويل، فكلاهما عند النتائج سواء.

التعليم ليس هو الهوية الوطنية، لكنه المصنع الأهم في تشكيلها وصناعتها وإخراجها إخراجاً حسناً، كما أنَّ الهوية الوطنية لا تموت في غياب التعليم لكنها تنقص كثيراً ولنا في تجارب العمل داخل الخط الأخضر خير شاهد وإثبات فقد تحول العمل داخل ( إسرائيل) مطلباً وطنياً حين كانت قيمة التعليم أقل من قيمة المال، وحين أصبح الاثنان غائبان، أصبحت عودة الاحتلال حلاً مقبولاً . فحينما يصبح التعليم رهينة المقارنات المالية مهما علت رتبته أو عظمت فوائده، ويصبح عامل البناء داخل الخط الأخضر - مع الاحترام لقيمة العمل في حد ذاته ولإنسانية العامل- هو حلم الأسر الفلسطينية، علينا أن نقر أن المنظومة القيمية للمجتمع برمته في خطر.

إنَّ العمل داخل الخط الأخضر كان ضربة قاسية للتعليم الفلسطيني وشرخاً في الهوية الوطنية في معظم مكوناتها في اللغة والسلوك والانتفاء، إنها رؤية الحياة بمنظار غير فلسطيني/ بعين المحتل / ببقايا منزله وقمامته التي نفتش عنها سراً وعلناً/ بمدفعه المسلط على أحلامنا التي تقزمت إلى فرصة عمل في ( إسرائيل) أيّ فرصة عمل.

إنَّ ترميم خراب هجرة أبنائنا من مدارسهم إلى أعمالهم في بلادنا المحتلة، لم يكن فقط لإصلاح أوضاع اجتماعية وقيم وسلوكيات تسربت مع حركات الفجر والمساء إلى ومن معبر بيت حانون، لكنها وكان يجب أن تكون كذلك إعادة لإعمار الشخصية الفلسطينية وهويتها الذاتية والوطنية والإنسانية، لكننا عجزنا عن تحويل أحلامهم نحو الهجرة إلى الشمال إلى بناء وطن أو نصف وطن، بنصف الجهد ونصف العزيمة ونصف الانتفاء، فهل المشكلة في التعليم أم في القائمين/ ات عليه أم في الشخصية الفلسطينية ذاتها؟.

إنَّ تعليمنا الفلسطيني لم ينجح في تعزيز هويتنا الفلسطينية، ولم ينجح في شدِّ إرادتنا من قفص الاحتلال، بل أبقى عليه كامناً في عقولنا وفي سلوكنا اليومي، في مأكلا ومشربنا، في عملنا وفي سفرنا،

في حربنا و استقرارنا، أبقى عليه أيقونة معلقة في أذهاننا. إنه موجود بيننا بلا مواجهة حقيقية، بل نتحايل على غيابه باستحضار ماضيه والتنقيب في أيامه، فهو الحاضر دائماً وهو الفائز دائماً في كل مقارناتنا البسيطة والمركبة. لم يخلصنا تعليماً من شعورنا القاتل بفوائد الاحتلال ونعمه، بل على العكس من ذلك كل إخفاقاتنا في التعليم تعيد تقييد أفكارنا به، فأصبح يحتل مخيلتنا من كلام آبائنا عن فضائل وخيرات العمل في (إسرائيل)

### المناهج التعليمية والهوية الوطنية: تعزيز أم تقويض؟

تعد المناهج التعليمية الثقافة المشتركة غير الاختيارية بين الفرد ووطنه من جهة، ومن جهة ثانية، فهي الثقافة المشتركة بين جميع أفراد الشعب، على عكس الإعلام الذي يحدده الفرد بذاته، لذلك يصبح من الضروري جداً أن يكون هذا المنهاج كافياً وواثقاً لتعزيز وتجديد الولاء الوطني كمدخل أساس للهوية الوطنية، وتحصين أبناء الوطن من الانجرار نحو تغليب النزعات الطائفية والقبلية والحزبية حمايةً للسلم الاجتماعي الذي تنتعش في أجوائه الهوية الوطنية والاعتزاز بها فينتعش الوعي الوطني والوعي بالهوية الوطنية التي تأتي في مرحلة لاحقة على الأول - الوعي الوطني- الذي قد يتواجد بين الطلاب، فيما لا يكون هناك اعتزاز بالهوية الوطنية، وهو ما نلاحظه في مناهجنا الفلسطينية التي تعاملت مع الوعي الوطني باعتباره مرادفاً للهوية الوطنية، غير أنه شتان بينهما، فبقي المحتوى المعرفي للمنهاج الفلسطيني التعليمي في جميع مراحل قاصراً عند حدود الوعي الوطني فقط ( جغرافيا- معلومات وطنية-...).

مما لا شك فيه أنّ المنهاج هو أداة التعليم الأهم التي يمكن خلالها تحقيق الأهداف التربوية للتعليم، لكنه يبقى أداة عاجزة عن إحداث تحولات في سلوك وتوجهات الطلاب في غياب رؤية علمية / وطنية تعزز من دور المعلم/ة في تنمية الإحساس بالهوية والبناء على الجانب المعرفي البسيط المتضمن في المناهج وربطه بالواقع الفلسطيني الاجتماعي والثقافي والسياسي، ونحن هنا لا نتحدث

فقط على مناهج التربية الوطنية أو التربية المدنية أو التاريخ الفلسطيني، على الرغم من حصتهم الكبيرة في هذا الإطار، لكننا نتحدث عن كل أنواع المناهج بما فيها العلوم العلمية والرياضية.

كما أنّ السياسات التعليمية المتبعة سواء تلك الصغرى على مستوى المدرسة أو الكبرى على مستوى البيئة التعليمية الوطنية - بالمعنى الجغرافي هنا- تلعب دورها في تقليص الشعور بالهوية الوطنية فأداء المدرس وتوجهاته وآرائه، بل أقول أكثر من ذلك احباطاته وآماله، تفتح وانغلاقه، تسلطه

وتسامحه، جميعها تمارس تأثيراتها المرئية والمخفية في تعزيز أو تقويض علاقة الطالب/ت بوطنه/ها. إننا نرى اليوم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الشعب الفلسطيني، كيف لعبت الحزبية في التعليم الفلسطيني دورها التخريبي في تحطيم جوهر التعليم الوطني وتغييب قيم الانتماء والوحدة والشعور بالفخر الوطني من نفوس طلابنا، ونرى أيضاً في يتم استخدام المناهج ولو بصورة مبطنة لإعلاء قيمة الحزب على الوطن، والتناحر على التسامح، وكان المدرسون/ات عوامل هدم لا بناء في تعزيز الشعور بالهوية الوطنية، سواء بالعلاقة المهنية - التي لم تعد كذلك- بين المدرسين وبعضهم البعض، أو بين المدرسين وطلابهم، بل أزيد وأقول: أصبح الولاء الحزبي معياراً للنجاح أو الفشل في الدراسة، الاهتمام أو الإهمال، المحبة أو الكره، وأصبحت المدرسة والجامعة مرتعاً لتصفية الحسابات الحزبية والقبلية، بدل أن تكون مظلة للوحدة وداعية لها، ومعلية من قيم الوطنية.

إن هويتنا في خطر لأن تعليمنا في خطر ولا يمكن أن يتحرر أحدهما إلاً بتحرر الآخر، وعلينا أن نعي أن الوهم بتحقيق مكاسب حزبية فانية في التعليم باعتباره ساحةً لحسم جديد، لن يكون فيه منتصر أو مهزوم فتعليم وتربية أبنائنا ليس مجالاً للصراع والانتقام وتصفية الحسابات، فكلنا خاسرون. وطننا كله هو الخاسر الأكبر.

فمن يعيد للتعليم قدسيته وهيبته وهويته الوطنية التي سقطت من حساباتنا وأفعالنا وتصرفاتنا التي أقل ما توصف سوى أنها تصرفات لا تعي معنى المسؤولية الوطنية.

### التحديات التي تواجه التعليم لتحقيق الهوية الوطنية:

١- إن أكبر تحدٍّ يواجه التعليم الفلسطيني تحديداً هو الانقسام الفلسطيني، الذي لم يبق قيمة وطنية إلاً ونالها في مقتل، ففي غياب الوحدة يصبح التعليم ساحة للمعركة، على الرغم من أن المفترض تحييده سياسياً وانحيازه للهوية الوطنية بغض النظر عن الاختلافات الحزبية؛

٢- في خضم الانجرار وراء تبعات الانقسام السياسي، تناسينا تداعيات العولمة الثقافية، التي غيبت العقل الثقافي الوطني لصالح ثقافات أخرى وهويات أخرى نراها تتسرب إلى تعليمنا، وطلابنا وسياستنا التعليمية - إن وجدت- تسير عمياء على غير هدى؛

٣- إنَّ جوهر الهوية الوطنية في التعليم اللغة والقضية، وكلاهما يعاني من قصور واضح نلمس آثاره في لغة أبنائنا ونظرتهم الجديدة للوطن والقضية والوطنية التي تخلو من الإيجابية في كثير من الأحيان؛

٤- تغليب الهوية الدينية مقابل الهوية الوطنية، ليس في صالح الوطن من شيء، واعتبار التعليم مدخلاً لتعزيز الهوية الدينية باعتبارها طريق التحرير والخلاص فيه مخاوف كثيرة، أهمها الارتهاق لثقافات وهويات خارجية تختلف عن ثقافتنا وهويتنا الوطنية، كما أنّ فيه إسقاطاً لنضالات كثيرة ولمواطنين/ات من ديانات مختلفة قدموا وأعطوا لأنهم جزء من هذا الوطن وليسوا ضيوفاً عليه؛

٥- أصبحت المعايير الوظيفية التي تحكم أو تتحكم في التعليم تهدد بناء منظومة تعليمية تراعي المهنية ومصصلحة المتعلمين/ات، قد تركت آثارها السلبية، ناهيك عن آثارها المستقبلية، على المستوى التعليمي، ومن ثم فقدان الثقة في المؤسسة التعليمية وامتداد أثر ذلك على علاقة الطلاب بوطنهم وقادته.

### التوصيات:

- ١- أولاً: علينا الاعتراف أن هويتنا الوطنية تعيش مأزقاً خطيراً للغاية وأن التعليم هو أحد أهم انعكاسات هذا المأزق الخطير، كما أنه قد يكون في المستقبل القريب أحد أهم المساهمين في تكريس هذا المأزق بكل تبعاته الاجتماعية والسياسية والثقافية؛
- ٢- ثانياً: يجب فوراً اتخاذ خطوات جماعية في سبيل استدعاء رشد القائمين على الفصيلين المتناحرين ودفعهما إما إلى التخلي عن سياساتهما غير الوطنية بحق الوطن والشعب والقضية، أو إقصائهما معاً وإلى غير رجعة عن قيادة هذا الشعب وسياساته ومؤسساته؛
- ٣- ثالثاً: دعوة المفكرين /ات والكتّاب وكل المثقفين والمثقفات إلى إعادة قراءة واقعنا الفلسطيني التعليمي والثقافي وفك عزلة المدرسة عن محيطها ممارسة وفكراً؛
- ٤- الاستمرار في تعزيز دور التعليم اللامنهجي من قبل مؤسسات المجتمع المدني في محاولة لسد ثغرات التعليم الحكومي في هذا الجانب؛
- ٥- تعزيز دور العمل البحثي التربوي في مجال التعليم، ليس فقط من قبل الباحثين والباحثات التربويين والتربويات، لكن من قبل المثقفين والكتّاب عامة؛
- ٦- استخدام وسائل الإعلام باعتبارها المحرك الرئيس للمعرفة في ثقافتنا الفلسطينية في تعزيز دور التعليم في حماية وتعزيز وتطوير مفهوم الهوية الوطنية على نطاق واسع ومدروس.